انتخابات 2022 في إفريقيا جنوب الصحراء في ظل التغيرات الدولية والإقليمية

عباس محمد صالح عباس
باحث في الشؤون الإفريقية – السودان

من المتوقع أن تشهد بعض بلدان القارة الإفريقية خلال هذا العام استحقاقات انتخابية تكتسب أهمية خاصة لما سيترتب عليها من نتائج وتداعيات، فضلاً عن خصوصية السياقات المحلية والإقليمية والدولية التي تجري فيها، والتي تتزامن مع تصاعد ظاهرة الاحتجاجات الشعبية ومحاولات الاستيلاء على السلطة من قِبَل العسكر.

وتعكس الموجة الحالية لعودة الانقلابات العسكرية وصعود ظاهرة استيلاء العسكريين على السلطة، خاصة في بعض دول الساحل الكبير، مدى الصعوبات التي تعترض سبل إرساء أنظمة ديمقراطية حقيقية، كما تعكس، في الوقت نفسه، العواقب المترتبة على غياب أنظمة ديمقراطية على مدى عقود ما بعد الاستقلال.

وفي خضم التحديات متعددة الأبعاد التي تواجه القارة الإفريقية في الوقت الراهن؛ تأتي هذه الانتخابات في سياقات متغيرات دولية وإقليمية، فضلاً عن المتغيرات الداخلية. وممَّا سبق فهناك نحو ٧ دول، على الأقل، سوف تواجه استحقاقات انتخابية ما بين انتخابات رئاسية وبرلمانية تشريعية خلال العام الحالي[١]، في حين تشير إحصائيات «المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا» إلى نحو ٢٠ استحقاقاً انتخابياً خلال عام ٢٠٢٢م[٢].

وبشكلٍ عام؛ هناك العديد من المؤشرات على أن تراجع الديمقراطية في القارة الإفريقية[٣] بات يأخذ طابعاً إقليمياً وجغرافياً واضحاً؛ حيث تكررت الانقلابات والمحاولات الانقلابية في غربي إفريقيا، وتحديداً في الساحل الكبير، بعد أن كانت تقع سابقاً في الدول بصورة منفردة. وبات انزلاق البلدان في موجة الانقلابات العسكرية بشكلٍ متسارع أشبه بـ«نظرية الدومينو»، حيث غدت الأنظمة في دول الساحل تتهاوى عقب الانقلاب الأخير في مالي.

أولاً: مأزق الديمقراطية في السياق الإفريقي:

خلال العقود الماضية شهدت بعض دول القارة عمليات انتخابية شكلية؛ لا تستوفي في الغالب شروط ومعايير الانتخابات الحرة والنزيهة والتنافس الحر، وبالنتيجة لا تؤدي إلى تغييرات جذرية في أنظمة الحكم، إذ كرّست مثل هذه الدورات الانتخابية التي تجري في سياقات أنظمة سلطوية في الغالب. ومن المحتمل أن تُجرى الانتخابات المتوقعة في خضم تصاعد التحديات داخل هذه البلدان، وبالتالي ستغدو أقرب للانتكاس منها إلى تجذير التداول السلمي للسلطة.

وفق أحدث البيانات الواردة في دراسة لباحثين بمركز كلاين بجامعة إلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية للفترة بين الأعوام ١٩٥٠-٢٠٢٢م[٤]، في هذا الصدد، تضم القارة الإفريقية أكثر من نصف بلدان العالم المصنفة «غير ديمقراطية». فبينما تُحكم ٥٠٪ من دول العالم بأنظمة ديمقراطية؛ في المقابل تشهد قارة إفريقيا صعوداً ملفتاً للانقلابات العسكرية وانحسار فرص الديمقراطية؛ حيث شهدت نجاح ٥ انقلابات عسكرية من ٦ انقلابات في العالم، ما يعادل ٨٣٪ من الانقلابات في عالمنا اليوم. ليس أدل على ذلك، وفقاً للدراسة نفسها، أنه خلال عقد واحد فقط (٢٠٠١-٢٠١٠م)[٥] وقع في القارة الإفريقية ١٤ انقلاباً عسكرياً و١١ محاولة انقلابية.

وفي خضم الاضطرابات والصراعات الناجمة عن التغييرات السياسية بسبب الهبّات والانتفاضات الشعبية، أو محاولات الانقلابات الفاشلة أو الناجحة، أو حتى العنف الانتخابي بسبب التنافس أو الصراع على نتائجها[٦]؛

---

(١) جوزيف سيجيل، انتخابات ٢٠٢٢م المعقدة التي ستُجرى في إفريقيا: استعادة العمليات الديمقراطية، ٢٠٢٢/١/٢٧م، المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، على الرابط: https://bit.ly/3wIxM3x (شُوهد في ٢٠٢٢/٥/٢٢م).

(٢) Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa, 2022 African election calendar, May (2022/5/2022,), Accessed: 22 https://bit. .ly/3wGqJYT

(٣) بيلاتشيو جبريولد، «الديمقراطية والتحول الديمقراطي في إفريقيا»، في: ديفيد ج. فرانسيس (إعداد) إفريقيا.. السلم والنزاع؛ ترجمة عبد الوهاب علوب، ط١ (القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١٠)، ص٢٤٧.

(٤) According to: Edmond Pamba, Insurgency, terrorism, and coups: Africa's governance-security complex, the horn bulletin volume Vol V-Iss II (Nairobi: horn international institute for .strategic studies), March-April 2022. P.22. Pdf

(٥) .Ibid., p 22

(٦) ينظر: تقرير «الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠٢١: بناء الصمود في زمن الجائحة، ملخص الحقائق والنتائج على الصعيدين العالمي والإقليمي»؛ السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (شُوهد ٢٠٢٠/٤/٢٤م)، ص٣.

في ضـوء كل ذلك يُلاحظ تزايد اهتمام مؤسسـات القارة كالاتحـاد الإفريقي، والتكتـلات الاقتصاديـة الإقليمية، والآليات الفرعيـة، بدعم التوجهات الديمقراطية، في إطار مفهوم «المسـاعدة الانتخابية»[١] للبلدان؛ لتجاوز التحديات والمخاطر التي ترافق العمليات الانتخابية.

بناءً على ما سبق، وبحسـب تقرير حول أداء مفوضية الاتحـاد الإفريقي للفتـرة بيـن ٢٠١٧م و٢٠٢٠م[٢]، فقد نسـقت بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الإفريقي التدابير والإجراءات الديمقراطية في ١١ دولة عضواً أجرت انتخابـات عامة في عام ٢٠١٧م، و١٤ في عام ٢٠١٨م، و١٥ في عام ٢٠١٩م، و١٦ في عام ٢٠٢٠م.

وبشكلٍ عام، واستناداً إلى الباحث بيلاتشيو جبريولد[٣]، تظل قضايا مثل المركزية المفرطة، وشـخصنة السـلطة، وأثننة السياسة، بجانب انعدام الشفافية والمساءلة... إلخ، كلها تفسيراً لعدم رسوخ الحكم الرشيد في إفريقيا.

ثانيا: المتغيرات الدولية والإقليمية ومسألة الديمقراطية في إفريقيا:

منذ نهاية الحرب الباردة تشـهد القارة الإفريقية مرّة أخرى موجة جديدة من التكالب الدولي عليها، وهي ليسـت فقط حول الموارد والنفوذ وغيرها من الأجندات التقليدية، بل يقع في قلبها الصراع حول تشكيل أنظمة الحكم لمصلحة هذه الدولة أو تلك. وبينما تُقدّم القوى الغربية نفسـها على أنهـا مدافع عن الديمقراطية العالميـة؛ فإنها تتهم الصين وروسـيا في المقابل بتعزيز صعود الأنظمة الاسـتبدادية عالميـاً، ونتيجة لذلـك؛ فإن التنافس بيـن القوى الغربية المهيمنة من جهة والقوى الصاعدة كروسيا والصين من جهة أخرى سيحدد إلى حدٍّ كبير مصير الديمقراطية والتحركات الشـعبية، أو حتى محاولات الاسـتيلاء على السـلطة في العديـد من بلدان القارة؛ إذ بـات العامل الخارجي المتعلق بمواقف المجتمع الدولـي والدول الكبرى الفاعلة فيه تجاه تلك التفاعلات عاملاً حاسماً ومهماً.

ومن هذا المنطلق؛ فبالنسـبة إلى القـوى الغربية، لا سـيما عقب اندلاع الصراع في أوكرانيا، فإن صعود الصين وروسيا يعني بالضرورة صعود الأوتوقراطيات على الصعيد العالمي، لا سيما في القارة الإفريقية التي تبدو الأكثر قابلية في هذا الاتجاه؛ وبالتالـي من المحتمل أن ينطوي الصعود العالمي للأنظمة غير الديمقراطية والسـلطوية على تهديد جدي لمكانة وهيمنة القوى الغربية، وعلى تهديد لمصالحها الضخمة داخل القارة.

كذلك، في حين تركـز الصين على العامل الاقتصادي من أجل تكريس مصالحها مع دول القارة المختلفة- انطلاقاً من مبدأ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى»، ما يجعلها صديقاً محبَّذاً للأنظمة الاستبدادية التي ترفض عالمية الديمقراطية وحقوق الإنسان من قِبَل الغرب- تسعى روسـيا بوضوح للتأثير في التوجهات والتفاعلات السياسية الراهنـة والجارية حالياً في بعض الدول؛ سـواء من خلال دعم التوجهـات المتصاعدة للإطاحة بالأنظمة والحكومات الموالية للغـرب، أو التي تقع في نطاق مصالحه ونفوذه، أو عبر تغذية المشـاعر المناهضة للغرب وتصوير سياسـاته بشـأن قضايا حقـوق الإنسـان والديمقراطيـة بوصفها «إمبريالية جديدة»، هذا الخطاب بات يجد آذاناً صاغية في العديد من بلـدان القارة الإفريقية، خاصةً في البلدان التي تواجه تحديات أمنية واضطرابات عقب فشـل السياسـات والمشاريع الغربية في مكافحة «الإرهاب العالمي».

وتأسيسـاً على ما سـبق؛ تكمن خطـورة التوجهات الروسـية في قدرتها على التأثير على نتائج الانتخابات أو التلاعب بنتائجها، على نحو ما تم في العديد من الانتخابات الغربية، لا سيما في الانتخابات الرئاسية بالولايات المتحدة الأمريكية[٤]، وهو الأمر الـذي يمكن القيام به داخل الدول

على الرابط: https://bit.ly/3yRPuTD

(١) ورد في: الاتحاد الإفريقي، التقييم ورسم مسار المستقبل، مفوضية الاتحاد الإفريقي، تقرير نهاية الفترة ٢٠١٧–٢٠٢٠م، (د.م).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) بيلاتشيو جبريولد، «الديمقراطية والتحول الديمقراطي في إفريقيا»، في: ديفيد ج. فرانسيس (إعداد) إفريقيا.. السلم والنزاع؛ ترجمة عبد الوهاب علوب، ط١ (القاهرة: المركز القومي للترجمة ٢٠١٠)، ص٢٨٤.

(٤) التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية: مولر يؤكد مجدداً أمام الكونغرس أن تقريره لم يبرئ ترامب، فرانس ٢٤، ٢٠١٩/٠٧/٢٤م، (شُوهد ٢٠٢٢/٤/٢٤)، على الرابط: https://bit.ly/39PG8Nw

الإفريقيـــة الأكثر هشاشـــة وقابلية للاختـــراق المنظم من أطراف خارجية طامحة في تعزيز نفوذها، كروسيا.

فـــي خضم هذا التنافس الدولي علـــى النفوذ والتأثير في القارة الإفريقية؛ يكمن مغزى مســـاعي الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز نفوذه في مواجهـــة القوتين الصاعدتين في القارة: الصين وروســـيا؛ فخلال القمة السادسة الأوروبية-الإفريقيـــة[١] بيـــن ١٧ و١٨ فبراير/شـــباط ٢٠٢٢م، أعلن الاتحاد الأوروبي عن مشروع عملاق، حيث سيتم تخصيص نحو ٣٤٠ مليار دولار أمريكي كاستثمارات في البنية التحتية لمواجهـــة النفوذ الصيني في القارة، الذي اخترق القارة من خلال قروض تركز عموماً على مشاريع البنية التحتية.

وتماشياً مع كل ما تم ذكره أعلاه؛ فإن مؤشرات صعود الأنظمة الأوتوقراطية على الصعيد العالمي تبدو هي الاتجاه الأكثر بروزاً في القارة الإفريقية ولا ســـيما في ضوء موجة الانقلابات الأخيرة، فـ«بين عامي ٢٠١٥م و٢٠٢٠م قامت ١٣ دولة إفريقية بتعديل و/إلغاء الأحكام الدستورية ذات الصلة بتحديد الفترة الرئاسية»[٢].

وفـــي مواجهة «ركـــود الديمقراطيـــة»[٣] عالمياً، وفي إفريقيا بشـــكلٍ خاص، عقدت إدارة بايـــدن قمة افتراضية للديمقراطيات في واشنطن في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١م، وشاركت فيها ١٧ دولة من قارة إفريقية، ويجادل البعض بأن هذه الخطوة «بمثابة اعتراف أمريكي بالتقدم الذي أحرزته [بعض] الدول الإفريقية في مجال الديمقراطية»[٤].

ثمة جهود على الصعيد الإقليمي للتعاطي مع مؤشرات التراجـــع الديمقراطي في إفريقيـــا، خاصةً مع تزايد وتيرة الانقلابات واستيلاء العسكريين على السلطة، على غرار ما شهدته العديد من بلدان الساحل الكبير.

وفي هـــذا الصـــدد؛ من المقـــرر أن يعقـــد الاتحاد الإفريقي مؤتمر قمة غير اســـتثنائي حول «ظاهرة الإرهاب والتغييرات غير الدســـتورية للأنظمة والحكومات»، في ٢٨ مايو/أيار ٢٠٢٢م بمالابو (غينيا الاســـتوائية)، من بين بنود أجندتها: «الإدارة الفعالة للانتخابات والتحولات السياســـية المعقدة»[٥]، وممَّا لا شـــك فيه أن تطوير آليات للتعامل مع ظاهرة التغيرات غير الدستورية للحكم تُعدّ خطوة مهمة، بيد أن هناك مفارقة واضحة هنا؛ فبينما اتجه الاتحاد الإفريقي إلـــى إيلاء عمليات الانتخابات في دول القارة اهتماماً أكبر؛ ازدادت في مقابل ذلك وتيرة الانقلابات وغيرها من أشكال التغييرات غير الدســـتورية للأنظمة والحكومات، سواءً عبر الانقلابـــات، أو المحاولات الانقلابية، أو الهبّات الشـــعبية والانتفاضات، وما تفرضه كل تلك الأنماط من تحديات على الاتحاد الإفريقي فـــي كيفية التعاطي معها، وطرائق تكييف ذلك وفقـــاً للوائح ومبادئ المنظمة القارية التي تتآكل جراء تلك التحديات المضطردة.

من هنا يمكن تفسير «الصحوة الانتخابية» لدى الاتحاد الإفريقـــي على أنها تأتي من منطلق القلـــق من التداعيات الأمنية والسياسية على استقرار الدول والأنظمة، وتحت وقع الضغوط من الشركاء الدوليين ومصالحهم، خاصةً مخاطر ما بـــات يُعرَف بـ«العنف الانتخابـــي»، بالتالي يكون الباعث الحقيقي هو هواجس الأنظمة الحالية أمنياً؛ أكثر منه إيماناً حقيقياً بدعـــم وتعزيز التوجهـــات الديمقراطية داخل دول القارة.

وبناءً على هذه النقطة، وعلى المستوى الإجرائي، كانت الإحاطات الدورية المقدَّمة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، والتي يمكن أن تندرج في إطار ما يُعرَف بـ«بعثات الدبلوماسية الوقائية» بمثابة أداة إنذار مبكر للحث على الاستجابة المبكرة لتجنب العنف الانتخابي والمزيد من

---

(١) عباس محمد صالح عباس، القمة الإفريقية – الأوروبية.. شراكة أم سعي فرنسي لإعادة النفوذ، موقع TRT عربي، ٢٠٢٢/٢/١٧م، (شُوهد ٢٠٢٢/٥/٢٣م)، على الرابط: https://bit.ly/3LKnswb

(٢) تقرير الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠٢١م، مصدر سابق، ص٣.

(٣) بسمة سعد، جولة بلينكن الإفريقية... نحو مقاربة أمريكية جديدة تجاه إفريقيا، قضايا وتحليلات، الموقع الإلكتروني لمركز الأهـــرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١/١/٢٧م، (شُوهد ٢٠٢٢/٥/٢٤م)، على الرابط: https://bit.ly/3LIwg5y

(٤) حكيم آلادي نجم الدين، الحراك الديمقراطي الإفريقي، لندن: مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية (شباط/ فبراير ٢٠٢٢م)، PDF، ص٩.

(٥) The major peace and security issues in Africa on the 20Th anniversary of the African union, Amani Africa report No. 11, march 2022.

الاضطرابات[١].

ثالثاً، التغيرات السياسية وقضية الديمقراطية:

تأتي الانتخابات الحالية في خضم تغييرات سياسية كبيرة تمرّ بها مختلف دول القارة، وبشكلٍ عام فإن هذه التغييرات تعيد إنتاج الهشاشة وضعف الحوكمة بشكلٍ عام. ومن هنا فهناك ثلاث قضايا شديدة الترابط سوف تهيمن على جل النقاشات حول مستقبل الديمقراطية في القارة الإفريقية، يمكن إجمالها في التالي:

أ- بروز الحركات الاجتماعية:

على غرار ثورات الربيع العربي، التي اجتاحت دولاً عربية عام ٢٠١١م، مهدت الهبّات الشعبية التي شهدتها بعض بلدان القارة للتغيرات السياسية الراهنة، سواء الإطاحة بالأنظمة أو الانقلابات العسكرية، خاصةً مع بروز دور «الحركات المدنية والاحتجاجات الجماهيرية التي شهدتها المنطقة (الساحل الكبير) من عام ٢٠١٤م»[٢]، الأمر الذي أدى إلى بروز مصطلح «الربيع الإفريقي»[٣]، والذي كانت العوامل المسببة لاندلاعه مشابهة تماماً لمقدمات الربيع العربي، والتي تتمثل في: «الفساد، وارتفاع البطالة، والأزمات الاقتصادية، إضافةً إلى تداعيات سلطة الرئاسة المهيمنة، ومحاولات التوريث السياسي والعائلي»[٤].

علاوةً على ذلك؛ باتت وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات الاتصالات بأشكالها المختلفة تؤدي أدواراً كبيرة في التعبئة من أجل التغيير وتحدي الأنظمة غير الديمقراطية في ربوع القارة المختلفة، في ظل تأثيرها القوي على الأجيال الصاعدة.

وعلاوةً على ذلك؛ تُعتبر هذه الموجات الشعبية أكبر التحركات الجماهيرية والشعبية منذ بدايات نشوء الحركات الوطنية ضد الاستعمار في منتصف القرن الماضي، كما أنها أيضاً من أكبر التحديات في مواجهة الإرث المتراكم لدولة ما بعد الاستعمار في القارة.

ولعله من المهم الإشارة إلى أن الهبّات الشعبية التي بدأت تجتاح القارة مؤخراً، حيث انطلقت شرارة «الربيع الإفريقي» من بوركينا فاسو في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤م[٥]، تتزامن أيضاً مع تراجع الأحزاب وصعود الحركات الاجتماعية المناهضة للأنظمة القائمة والساعية لإحداث التغيير السياسي.

على الرغم من التأثيرات السياسية الملموسة للهبّات الشعبية في إفريقيا؛ تبدو حالة القارة- في سياق عالمي مقارن- لا تزال بعيدة عن التغييرات الجذرية. وفي هذا الصدد؛ خلصت دراسة لبعض حالات الاحتجاجات الشعبية إلى أن التحركات الجماهيرية في إفريقيا فشلت في الانتقال «من الاحتجاج إلى السياسة»[٦] إلا من بعض النماذج البسيطة. ورغم النجاح في إحداث التغييرات السياسية في بعض الدول فإن ذلك لم يرقَ إلى مستوى تحدي هيمنة وأدوار المؤسسات العسكرية؛ ذلك «أنه في الوقت الذي نجحت فيه الحركات الاحتجاجية والثورية في دك أركان النظم الاستبدادية والعسكرية؛ فإن تطبيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية لا يزال تحدياً كبيراً، وهدفاً صعب المنال»[٧].

ب- التغييرات غير الدستورية للأنظمة والحكومات:

في ظل الانسداد السياسي وفشل الأنظمة القائمة على الأصعدة كافة، ومع تزايد وتيرة هشاشة الدول المركزية وعجزها، لا سيما على صعيد توفير الأمن للسكان أو مواجهة المخاطر المحدقة كالإرهاب، على نحو ما يجري في منطقة الساحل

---

(١) الاتحاد الإفريقي، التقييم ورسم مسار المستقبل، مصدر سابق.

(٢) نجم الدين، مصدر سابق، ص ص (٣ و٦).

(٣) حول مصطلح «الربيع الإفريقي»، ينظر نجم الدين، مصدر سابق، ص٣.

(٤) نجم الدين، المصدر نفسه، ص٤.

(٥) نجم الدين، مصدر سابق.

(٦) Richard Youngs (ed), after protest: pathways beyond mass mobilization, (Washington: Carnegie endowment for international peace, 2019. P.4.

(٧) حمدي عبد الرحمن حسن، «الجيوش والسياسة في إفريقية.. طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي»، في: الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية، مجموعة باحثين، تحرير حمدي عبد الرحمن حسن، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط١ ٢٠١٥)، ص٨١.

الكبيـــر، فمن المتوقع اســـتمرار الاضطرابات وعدم الاســـتقرار السياسي في بعض دول القارة التي تواجه مثل هذه التحديات.

وفـــي ضوء ذلـــك؛ لن تختلـــف نتائج الاســـتحقاقات الانتخابية المتوقعة خلال هذا العام عن ســـابقاتها، خاصة في إحداث تغييرات هيكلية فـــي أنظمة الحكم، فضلاً عن إقامـــة ديمقراطية فعلية، وهو ما يشـــجع على زيادة تراكم الغضب داخل المؤسســـات العسكرية، كما يدفع المغامرين داخـــل تلك المؤسســـات إلى القيام بالانقلابـــات، بتصوير أنفسهم على أنهم أقدر المؤسسات الوطنية على المحافظة على سيادة الدول وأمنها.

بيد أن الموجة الجديـــدة من الإطاحة بالأنظمة أثارت الكثير من الجدل، كما أنها أكثر إرباكاً بشأن تفسير أسبابها ودوافعها، لجهة «المآزق» التي تحيط بالتوصيف الدقيق لها سياســـياً وقانونياً؛ هل هي «انقلابات عسكرية» أو «سيطرة عســـكرية»؟ وبناءً على هذا لا منـــاص من القول إن الموجة الأخيرة من التغييرات غير الدســـتورية قد كشـــفت المآزق التي تحاصر الاتحاد الإفريقي.

وفي هذا السياق؛ حذّر موســـى فكي، رئيس مفوضية الاتحـــاد الإفريقي، خلال الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي ٥ فبراير/شباط ٢٠٢٢م، من تفاقم الأوضاع في القارة، ومن «خطر انبعـــاث التغييرات غير الدســـتورية للحكومات»[١]، مؤكداً أنه لمواجهة هـــذه الموجة فلابد من الإنفاذ الصارم لسياســـات عدم التســـامح المطلـــق مع التغييـــرات غير الدستورية للحكومات و«بدون استثناء»[٢].

ورغم جهود الاتحـــاد الإفريقي حيال قضية التغييرات غير الدستورية، حيث تمت الإشارة سابقاً إلى القمة المزمع عقدها في مالابـــو بغينيا الاســـتوائية ٢٨ مايو/أيار، تظل الآمال متواضعة في قدرة الاتحـــاد على الارتقاء لمثل هذه التحديات.

ج- موجة الانقلابات التي تقوض العلاقات العسكرية-المدنية:

تثير هذه الموجة من التغييرات غير الدســـتورية، خاصةً الانقلابات العسكرية، ليس فقط المخاوف بشأن الديمقراطية؛ وإنما تقوّض حالة الاستقرار والأمن الهشة في القارة.

إن مـــأزق الديمقراطية، كما تجســـده التطلعات عبر الاحتجاجات والهبّات الشـــعبية، يعكس أن الفشل ليس في التصدي للأســـباب الجذرية لوقوع الانقلابات العســـكرية، وقبل ذلك الفشـــل في إقامـــة أنظمة حكم رشـــيدة فعالة ومســـتدامة، وإنما أيضاً الفشـــل في تطوير آليات مناسبة ورادعة في التعاطي مع حالات الانقلابات.

فضلاً عن ذلك؛ فقد أظهرت موجة الانقلابات الأخيرة مؤشرات سلبية من وجهين:

الوجه الأول:

الدخـــول في فترات انتقالية مضطربـــة ومتنازَع عليها بين مكونات غير متجانســـة على صعيـــد التصورات المثلى لاستغلالها من أجل إعادة بناء الدول، أو وضع سياسات من شأنها وضع البلاد على مسار جديد ومختلف عن السابق.

وأما الوجه الثاني:

فخلـــق البيئـــة المواتية لتأجيج العنـــف الانتخابي في حال تنظيم اســـتحقاقات انتخابية، وذلك نتيجة ازدياد حدة الاستقطاب والصراع بين المتنافسين الجدد.

على أن أكثر القضايا التي تثيرها عودة أنماط السيطرة العسكرية على الحكم والسلطة، هي تعقيد أجندات العلاقات العســـكرية-المدنية، في ظل موجة «عسكرة السياسة»[٣]، حيث باتت الجيوش فاعلاً سياسياً، وبالتالي تقاوم محاولات إخضاعها للسلطة المدنية، ما يؤدي إلى توسيع الحيز العام لمصلحة العسكر.

ورغم الرهان على أنظمة الحكم الرشـــيدة لحل أزمات دول القارة الإفريقية، لا سيما على صعيد الحوكمة الشاملة، تظل الحقيقة الماثلة أنه «لا يمكن ترســـيخ الديمقراطية من دون نخب عســـكرية ملتزمة بالحكـــم الديمقراطي ومطيعة للنخب السياســـية المنتخبة»[٤]، ولكن يكمـــن التحدي في

---

(١) Op.cit., p.7.

(٢) Ibid., p.17.

(٣) بشأن ظاهرة «عسكرة السياسية» في حالة السودان، ينظر: عباس محمد صالح عباس، عسكرة السياسية: قراءة في انقلاب ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول في السودان، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢١م.

(٤) زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين، (سلسلة

البحث عن «الجيش الديمقراطي»[1]، بلغة باراني، ويقصد به مؤسسات أمنية أو بالأحرى «جيوشاً تؤيد الحكم الديمقراطي»[2].

إن طرائق الاستجابة الراهنة، سواء من قِبَل الاتحاد الإفريقي أو «الإيكواس»، على سبيل المثال، تجاه الانقلابات أو محاولات السيطرة على السلطة من قِبَل العسكر خلال الآونة الأخيرة؛ مثل تجميد عضوية البلد المعني أو فرض تدابير عقابية، كانت لها نتائج عكسية واضحة: فهي لا تردع عن وقوع انقلابات، بل في بعض الحالات قد تدفع القادة العسكريين إلى المغامرة بالإطاحة بالحكومات، كما أنها تعزز من شرعية الحكام العسكريين الجدد داخل بلدانهم في ضوء ردود الأفعال على تلك التدابير، كما حدث في دول الساحل مؤخراً.

بحسب دلماس تسفاك؛ فإن «الحقبة الجديدة من الانقلابات»[3] لا يمكن اعتبارها خطوة على طريق الديمقراطيات؛ إذ تعكس طموحات الجنرالات في البقاء في السلطة والإمساك بها من خلال اجتراح فترات انتقالية طويلة المدد الزمنية، كما عَلِقت جميع هذه الفترات في مآزق خطيرة زادِت من الاستقطاب وعدم الاستقرار السياسي.

رابعاً: الفترات الانتقالية والانتخابات:

تمثل الفترات الانتقالية التي تمرّ بها بعض البلدان التي خضعت لتغييرات سياسية استثنائية، سواء انقلابات أو هبّات شعبية، نوافذ فرص للحديث عن مقدمات تأسيسية لإعادة الديمقراطية، حيث إن هناك نحو ١٧ دولة تشهد أو تمرّ بترتيبات انتقالية[4].

وفي ضوء ما سبق؛ سنتناول في هذا المحور بعض حالات الانتخابات المقررة خلال العام الحالي، حسب السياقات التي ستجري فيها، على النحو التالي:

أ- الانتخابات في سياق انتقالي هش (مالي، وتشاد، وغينيا):

١) مالي:

رغم تاريخها الطويل الحافل بالانقلابات، حققت مالي في بعض الفترات السابقة قدراً من الاستقرار السياسي النسبي، ولا سيما في حقبتَي الرئيس الأسبق ألفا عمر كوناري (١٩٩٢-٢٠٠٢م)، حيث اعتبرت- حينذاك- ديمقراطية «ناشئة»، قبل أن تنزلق البلاد تحت وطأة الانقلابات العسكرية في أتون اضطرابات سياسية وصراعات معقدة، كما واجهت- ولا تزال- أيضاً خطر تهديد المجموعات المسلحة ومسألة الحركات الانفصالية الأزوادية في شمال البلاد، وفي ضوء هذه التطورات جاء التدخل الفرنسي أواخر ٢٠١٣م.

وقاد عجز الأنظمة المتعاقبة عن التعاطي مع تلك التحديات التي تواجه البلاد إلى وقوع انقلابات عسكرية متكررة، حيث شهدت البلاد انقلابَين في مايو/أيار ٢٠٢١م وأغسطس/آب ٢٠٢٠م، الأخير قاده العقيد عاصمي غويتا.

ويُطرح خيار الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية، حيث كان من المقرر إجراء انتخابات في ٢٧ فبراير/شباط الماضي، ولكن تراجع عنها العسكريون، حيث اقترح المجلس العسكري الانتقالي، كهيئة تشريعية منذ استيلاء الجيش على السلطة بالبلاد، فترة انتقالية مدتها خمس سنوات «قبل إجراء انتخابات وعودة المدنيين إلى السلطة»[5]، ولكن هذا الطرح وجد رفضاً من قوى المعارضة بالبلاد والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس).

٢) تشاد:

رغم أنه من المبكر الحديث عن تنظيم انتخابات تشهدها البلاد في خضم تحديات النظام الجديد ما بعد «ديبي»، والصراعات حول السلطة، فإن مثل هذا الخيار

ترجمان)؛ ترجمة نبيل الخشن، ط١ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/ فبراير ٢٠١٨م)، ص١٧.

(١) حول مصطلح «الجيوش الديمقراطية» ينظر: زولتان باراني، المصدر نفسه، (الفصل الأول: ما هي مظاهر الجيش الديمقراطي)، الصفحات بين: (٣١-٧٥).

(٢) المصدر نفسه، ص٢٨.

(٣) Delmas Tsafack, The Endless Transitions After Coups in Africa: Democracy in Turmoil, opinion magazine, April 27, 2022, (Accessed: https://bit.ly/3LKShk6.(2022/5/22

(٤) Op.cit.

(٥) مالي: السلطات التشريعية الموقتة تقر مرحلة انتقالية تصل لخمس سنوات قبل إجراء الانتخابات، فرنسا ٢٤، ٢٠٢٢/٢/٢١م، (شوهد في ٢٠٢٢/٥/٢٣م)، على الرابط: https://bit.ly/3GfbCJ7

يظل مطروحاً باعتباره حلاً ممكناً لأزمة الشـرعية والتمثيل السياسـي للمجموعات السياسية المتصارعة على السلطة بالبلاد، رغم إجراء الانتخابات السـابقة في أبريل/نيسان ٢٠٢١م، وفـاز فيها الرئيـس الراحل إدريـس ديبي للمرة السادسة على التوالي!

بعـد ديبي، الذي اغتيـل في أبريل/نيسـان ٢٠٢١م، برزت معضلة نقل السـلطة بطريقة غير دسـتورية، بعد أن تولى محمد إدريس ديبي (كاكا) رئيس المجلس العسـكري الانتقالـي منصب الرئاسـة بالبلاد بدل رئيـس البرلمان، وبالتالـي فهو يبحث عن شـرعية دسـتورية جديدة لنظام هجين «غير دستوري وراثي عسكري»[١].

في حين أن الانتخابات كان مقرراً انعقادها بين يونيو/حزيران وسـبتمبر/أيلول[٢] من هذا العـام؛ فإن مباحثات السـلام بين المجلس العسـكري الانتقالـي ومجموعات المعارضـة قد انطلقـت في ١٣ مـارس/آذار في الدوحة برعاية الوسـاطة القطرية، وبجانب مطلب «الحوار الوطني الشـامل» الذي كان مقرراً في ١٥ فبراير/شباط الماضي، ولاحقاً تم تأجيلـه إلى ١٠ مايو/أيار، قبـل أن يتم تأجيله إلى «موعد يُحدد لاحقاً»[٣] وذلك بناءً على طلب الوسـاطة، وذلك لإعطاء «الأطراف المشـاركة فيـه المزيد من الوقت للتوصل إلى اتفاق سـلام»، وكذلك ليمهد لإجراء انتخابات «حرة وديمقراطية»[٤].

نتيجـةً لتحركات الاتحاد الإفريقي من أجل وضع إطار زمني للفترة الانتقالية، على أن تنتهي بإجراء انتخابات بنهاية ٢٠٢٢م لاسـتعادة الحكم المدني بالبـلاد، اقترح المجلس العسـكري[٥] فترة انتقالية مدتها ١٨ شـهراً قابلة للتمديد، لكـن لم يتم التأكيد على منع أعضاء المجلس من الترشـح للرئاسة في نهاية تلك الفترة.

٣) غينيا (كوناكري):

على إثر الانقـلاب الذي أطاح بالرئيـس ألفا كوندي أحكم العسكر قبضتهم على السلطة في البلاد، وتنكروا على ما يبدو للوعود باحترام الفتـرة الانتقالية والتمهيد لإجراء انتخابـات، إذ لم يُحدد موعد لتنظيم انتخابات يتم بموجبها إعادة السلطة للمدنيين. وغينيا بلد يفتقر إلى تاريخ مشرّف في مجـال الديمقراطية؛ إذ هيمنت الانقلابات العسـكرية على تاريخ البلاد السياسي بشكل كبير، آخر تلك الانقلابات بقيادة العقيد مامادي دومبويا[٦]، الذي يسيطر على مقاليد السـلطة بعد أن أطاح بالرئيس ألفا كوندي في ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١م، والذي كان يسـعى للترشح لولاية ثالثة، رغم مكوثه نحو عشر سنوات في السلطة.

وطالبـت المجموعة الاقتصادية لـدول غرب إفريقيا (الإيكواس) بتنظيم انتخابات في غضون ٦ أشهر من انقلاب سـبتمبر/أيلول ٢٠٢١م، ولكـن من دون طائـل، إذ أمهلت العسـكريين حتى تاريخ ٢٥ أبريل/نيسان «لاستعادة الحكم الديمقراطي بقيادة المدنيين»[٧]، وإلا فسيتم فرض عقوبات اقتصاديـة ومالية ضد قادة الانقلاب، الذيـن أعلنوا فترة انتقالية مدتها ٣٩ شـهراً بالبلاد- رفضتها قوى المعارضة المدنيـة[٨]، كما علّقت الإيكـواس عضوية البلاد بعد وقوع الانقلاب للضغط على العسكر.

ب- الانتخابات في نظام شبه مغلق/سلطوي (أنغولا):

إن الانتخابـات العامة المقـرَّر إجراؤها في أنغولا في ٢٢ أغسـطس/آب هي انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، وتسـعى قوى المعارضة (الجبهة الوطنية المتحدة) للتوحد في مواجهة الحزب الحاكم (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا). ويعـزّز هذا التوجه الأخير- نتيجة للمراجعات الدسـتورية التي قام بها الحزب الحاكم نفسه، ليتم فرز نتائج الانتخابات مركزياً وليس على المستويات المحلية- بشكلٍ كبير الشكوك

(١) سيجيل، مصدر سابق.

(٢) سيجيل، المصدر نفسه.

(٣) تأجيل «الحوار الوطني» في تشاد بناءً على طلب الوسيط القطري، عربي ٢١، ٢٠٢٢/٥/١م، (شُوهد في ٢٠٢٢/٠٥/٢٣م)، على الرابط: https://bit.ly/38eYk2X

(٤) المصدر نفسه.

(٥) سيجيل، مصدر سابق.

(٦) سيجيل، المصدر نفسه.

(٧) سيجيل، المصدر نفسه.

(٨) الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية– غينيا كوناكري. انظر: «قائد الانقلاب في غينيا يقترح فترة انتقالية مدتها ٣ سنوات»، موقع euronews – ٢٠٢٢/٥/١، (شُوهد في ٢٠٢٢/٥/٢٥م)، على الرابط: https://bit.ly/3LKE2Mg

بتزوير إرادة الناخبين، حيث لم يسـعَ الحزب الحاكم لعقد أي انتخابات محلية لأكثر من ٣ سنوات[١]. كما يرى الحزب الحاكم في الاستحقاق الانتخابي المقبل «تهديداً وجودياً»[٢]، لا سـيما بعد تبني النظام المتعـدد الأحزاب قبل ٣٠ عاماً بالبلاد. كما يرى مراقبون أن تلك المراجعات تمهد لتغييرات دسـتورية أخرى تشـرعن للرئيس جواو لورينسو مساعيه للترشح لولاية ثانية.

وعلى غرار سائر تجارب البلدان الإفريقية، التي عانت من الصراعـات والحروب الأهلية التي اسـترعت اهتماماً دولياً كبيراً، تبددت الآمال في قيـام نظام ديمقراطي في هذا البلد (أنغولا) الذي لم يعرف سبيلاً إلى الاستقرار منذ استقلاله ١٩٧٥م، فعلى الرغم من الاهتمام الدولي والتدخل وجهود بناء السلام في مراحل ما بعد انتهاء الحرب الأهلية فيه لم يؤدِ ذلك إلى إرساء الديمقراطية، إذ استمرت هيمنة نظام الحزب الواحد.

وكأي بلـد آخر في القارة؛ تثير الانتخابات مخاوف من اندلاع أعمال عنف انتخابي في بلـد يعتبر ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا، وبعدد سـكان صغير (٤ ملايين نسمة)؛ إذ يلاحقه إرث سنوات الحرب الأهلية الوحشية المدمرة[٣]، التـي دارت رحاها فـي أنغولا على مرحلتيـن: الأولى بين ١٩٩٢-١٩٩٤م، والثانية بين ١٩٩٨-٢٠٠٢م.

ج- انتخابات في سياق ديمقراطية شبه مستقرة (كينيا):

تكتسـب الانتخابـات المزمع إجراؤها فـي كينيا في ٩ أغسـطس/آب المقبل أهمية كبرى، ليس فقط بالنسـبة إلى الكينييـن أو القارة الإفريقية، وإنما أيضـاً إلى العالم، إذ تُعدّ مـن أكثر الانتخابات الإفريقية تنافسـية، وتتوفر فيها معايير الانتخابات الديمقراطية.

وتُعـدّ كينيا، التـي «تتمتـع بتاريخ حافـل بالانتخابات الديمقراطية»[٤]، دولة ذات نظام حكم شبه ديمقراطي، وتتوفر فيها مؤسسـات تتمتع بالشـرعية والفاعلية إلى حدٍّ كبير، ولا سيما المؤسسات الأمنية وهيئات فرض القانون والنظام.

وفي ضوء ما سـبق؛ ستشـهد الانتخابات تنافساً شرساً بين رايلا أودينغا مرشح ائتلاف المعارضة لانتخابات الرئاسة، ونائب الرئيـس ويليام روتو، بجانب مرشـحين آخرين، حيث سـيصوت الناخبون على انتخاب الرئيـس وأعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

وتكتسـب الانتخابات أهمية خاصة بالنسبة إلى الشركاء الغربيين الذين ينظرون إلى كينيا بوصفها شـريكاً موثوقاً في منطقة مضطربة بشـكلٍ متزايد. غير أن هناك مخاوف جدية من تكرار حـوادث العنف الانتخابي في عـام ٢٠٠٧م، والتي أحدثت صدعاً عرقياً خطيراً بالبلاد.

د- الانتخابات في سياق صراعات معقدة (ليبيا، والصومال، وصومالاند):

١) ليبيا:

تتسـم البيئة السياسـية الليبية بصراعات مسلحة أو انقسـامات، وتدخلات خارجية، وتفكك السـلطات المركزية أو ضعفهـا في مقابل فاعلين آخرين، ولا سـيما أجهزة فرض النظام والقانـون، وتلك المخولة باحتـكار العنف، وتقديم أو توفير الأمن للسكان قبل ممارسة حقوقهم في الانتخابات. وفي الوقت الحالي تتنافس حكومتان على البلاد[٥]: الأولى برئاسة فتحي باشاغا، وتستمد شـرعيتها من البرلمان بشرق البلاد، والأخرى برئاسة عبد الحميد الدبيبة التي أتت نتيجة لتسويات سياسية برعاية الأمم المتحدة.

ونتيجةً لذلك تم تأجيل الانتخابات الرئاسـية مرتين في ليبيا من ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١م إلى ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢م ولم تُجرَ بعد. ومع اتجاه البلاد نحو فترة انتقالية جديدة قطعاً سوف يستمر الانقسام، وتعثر بناء المؤسسات في البلاد، وصعود فاعلين متضاربي التوجهات والسياسـات، ممّا

(١) سيجيل، المصدر نفسه، مصدر سابق.

(٢) Paula Cristina Roques, Angola's regime is scared, African Arguments, March 9, 2022, https://bit.ly/39Q6mPY. (Accessed: 22/5/2022).

(٣) كريستين ميسيان، «أنجولا: الويل للمهزوم»، في: «في ظل حروب «عادلة» العنف والسياسة والعمل الإنساني»، ط١ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص١١ وما بعدها.

(٤) سيجيل، مصدر سابق.

(٥) استمرار الخلافات في مجلس الأمن الدولي حول ليبيا، العربي الجديد، ٢٠/٤/٢٠٢٠م، (شُوهد في ٢٤/٥/٢٠٢٢م)، على الرابط: https://bit.ly/3NuVtBO

يعطل أي توجه نحــو إجراء الانتخابات، خاصةً مع تزايد حدة الانقسام في البلاد بين المؤسســات المتنافسة على السلطة والثروة بين الشرق والغرب.

ومثلت الانقســامات عقب ســقوط نظــام العقيد معمر القذافــي والتدخلات الخارجية الكثيفة، والاســتقطاب الحاد بين المكونات الوطنية الليبية التي عمّق من حدتها اللجوء إلى استخدام القوة مع غياب التوافق الوطني، بجانب فشل المجتمع الدولي في إرساء الاستقرار، عوامل جعلت من الصعوبة بمكان إيجاد بيئة ملائمة لقيام عملية انتخابية يتوفر لها الحد الأدنى من مقومات أو فرص النجاح.

٢) الصومال:

بشــكلٍ مماثل للحالة الليبية يعتبر الاستحقاق الانتخابي الأخير في هذا البلد من أكثر الاستحقاقات حساسية، لجهة أنه سوف يترتب عليه نتائج سياسية وأمنية داخل هذا القطر الذي يكابد من أجل إعادة بنــاء الدولة المركزية فيه، والتي انهارت بانهيار نظام محمد سياد بري في عام ١٩٩١م، والاستفادة من الدعم الدولي والإقليمي، خاصةً في مجال بناء القطاع الأمني، وتحديداً الجيــش الوطني الصومالي، لتولــي الأعباء الأمنية بالبلاد بعد انسحاب بعثات حفظ الســلام الدولية، وتحديداً بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال «الأميصوم» (حالياً أتمس).

في خضم تصاعد الصراع بين فريق الرئيس محمد عبد الله فرماجو من جهة، والمعارضين الأشداء له من جهةٍ أخرى، كان يُصار باستمرار إلى تأجيل استحقاق الانتخابات الرئاسية غير المباشرة، رغم الضغوط الدولية، بسبب خلافات الفرقاء السياســيين بشــأن العديد من القضايا الوطنيــة ومن بينها الانتخابات نفسها، ولهذا السبب تأجل إجراء انتخابات الرئاسة من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠م إلى مارس/آذار ٢٠٢٢م، وليتم أخيراً إجراؤها في ١٥ مايو/أيار، ومع ذلك توصف بـ«التجربة الديمقراطية في البلاد»[١]، حيث خاض غمار المنافســة نحو ٣٩ مرشــحاً لمنصب الرئاســة، وفاز بها المرشح حسن شيخ محمــود بـ٢١٤ صوتــاً على محمد عبد اللــه فرماجو بـ١١٠ أصوات، رغم اســتماتة الأخير من أجل الفوز بولاية ثانية بعد انتهاء ولايته الدستورية في فبراير/شباط ٢٠٢١م.

٣) صوماليلاند:

من المقــرر أن تشــهد صوماليلاند انتخابات رئاســية في ١٣ نوفمبر/تشــرين الثاني، حيث يبحــث الرئيس الحالي موســي بيحي عن ولايــة ثانية مدتها خمس ســنوات، لتتويج حياته السياســية الطويلة بأن يكون الأب المؤسس للجمهورية الجديدة في المنطقــة (جمهورية صوماليلاند) في حال نجح في الحصول على الاعتراف الدولي بها. وكذلك أيضاً انتخابات برلمانية تشريعية مقررة في ٣١ مايو/أيار من العام الحالي.

وتُعدّ الانتخابات من أهم عناصر القوة في سردية البحث عن الاســتقلال لإقليم صوماليلاند، ومن ثم الاعتراف الدولي بكيان «جمهوريــة أرض الصومال»، وهو كيان دون دولة، ولكنه يوصف إلى حد كبير بـ«الأكثر ديمقراطية»[٢]، إذ ظل هذا الكيان يُجري بانتظــام دورات انتخابية تتوفر فيها معايير الانتخابات الديمقراطيــة إلى حــدٍّ كبير، ففي مايو/أيــار ٢٠٢١م فازت أحزاب المعارضة بالمقاعد فــي الانتخابات بمجالس النواب والانتخابــات المحلية. ويعزو البعض ذلــك إلى وجود «ثقافة ديمقراطية»[٣] بين الســكان، حيث يلجأ القادة السياسيون إلى حل الخلافــات عبر الحوار والتفاوض، مع وجود ثلاثة أحزاب تتنافس على السلطة.

خاتمة:

خلاصة القول إن الاســتحقاقات الانتخابية التي تجري في بعض دول القارة الإفريقية، خلال العام الجاري، ســتجري في ســياق متغيرات محلية وأخــرى إقليمية، فضلاً عن ظلال المتغيرات الدولية التي ستنعكس بدرجات متفاوتة على القارة الإفريقية، لا ســيما في ضوء نتائج الصراع في أوكرانيا، الذي مــن المتوقع أن يعيــد صياغة قواعد نظــام دولي جديد، أو مقدمات حرب بــاردة جديدة تلوح في الأفــق بين دول تدعم الديمقراطية عالمياً، وأخرى تساند الأنظمة غير الديمقراطية، كما يجادل البعض، في ضوء المؤشرات على انتقال هذا الصراع إلى القارة، وتحديداً في أعقاب تصاعد النفوذ الروسي، ممثلاً في أنشــطة المجموعة العسكرية شــبه الرسمية «فاغنر» في بعض بلدان الساحل التي شهدت انقلابات عسكرية مؤخراً ■

(١) الشافعي أبتدون، حسن شيخ محمود رئيساً للصومال.. اختبار تصفير المشاكل داخلياً وإقليمياً ومواجهة «الشباب» ٢٠٢٢/٥/٧م، (شُوهد في ٢٠٢٢/٥/٢٣م)، على الرابط: https://bit.ly/3yX7ziY

(٢) سيجيل، مصدر سابق.

(٣) سيجيل، المصدر نفسه.